

انه من العلوم الاوائل انه غير ممكن ان يكون ما لا نهاية له الكثر من النهاية  
له فلم يبق الا ان يكونا متساويين وان كانا متساويين فلن يجلو ان  
يكون كل واحد منهما يطلب مخالطة صاحبه بكمه او يجزئه او يكون كل  
واحد منهما لا يطلب ذلك او يكون احدهما يطلب ذلك والاخر لا يطلب  
ذلك فلا يجلو الطالب من ان ينال مطلوبه ام لا يناله فان ناله فحقوته  
في الطلب اكثر من قوة الاخر في الاستماع وقد كنا بيننا فيما تقدم انه  
لا يمكن ان يكون قوتها غير متساويين فلم يبق الا ان ينال الطالب  
مطلوبه فيجب من ذلك ان لا يكون امتزاج وان كان كل واحد منهما  
لا يطلب مخالطة صاحبه واختلفا فقد وجب ان يكونا احتلاهما عن  
غيرهما فيجب ثالث ولولم يكن ثالث لانه يجب في الثلاثة ما يجب في  
الاشيئين فلم يكن امتزاجها وان كان كل واحد يطلب مخالطة صاحبه  
فلا يجلو من ان يكونا لم يزلوا لا يتخلفان فما الدليل على انها كونان ولم  
يكونا قط متمازيين او ان يكون احدهما احق بمفعل ما من الاخر وهما لم  
يزالا ذاتا واحدة واي حال اعظم من قول قائل قال ان ذنا لم تزل  
كانت لم تزل ذاتين لم يزل الا وذنا لم يزل الا صار ياد اتا لم تزل فيجب من  
ذلك ان ما لم يزل قبل لم يزل وهذا ما اردنا ان نبين فاعلم هذه القواعد  
يا اخي واستخرج منها علم الميزان ففقط على اوضاع الحروف الذي هو  
الشيئي المستصعب الذي هو وضعي لما كان وضعنا فان التالي فيه  
طبيعي خاصي وانه انما يعمل الميزان بالشيئي الذي هو ضروري وهو  
الطبيعي والوضعي انما يتوصل به الشيئي الطبيعي فتكون الطبيعتان  
لها النتيجة والوضعي الموصول ثم يزرل فافهم ذلك واذا قد اتينا  
على ما احببنا اليه من القول في هذه المقالة فليكن الاخرها  
ان شاء الله تمت المقالة الخامسة عشر ويليهما المقالة السادسة  
عشر من الخواص اللبني لهما رحمه الله لسبب الله الرحمن الرحيم الحمد لله  
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله  
الطيبين

الطيبين وسلم تسليما انا وبالله التوفيق والقوة نروم ان نزي في  
هذه الكتب عمل الخواص وخطا من تعرض يشكك في ذلك وان من  
يقول ان الخاصية ليست علما حقا فهذا جهل من قائله وقد باننا عنه  
وحتاج ان نقول في شواهد من ذلك يستدل بها على حقيقة الخواص  
انه كاي قائل وبالله التوفيق فيجب ان نقول لم نرام ابطال الخاصية  
مالنا عا فاك الله اذا نحن اخذنا حجر الكبري كان او صغيرا فترنا احد  
جوانبه الى ان نخفه على صورة الحق او الزورق او الكوز او غير ذلك  
فما يكون له قعر ثم وزنا مبلغ ما خرج من بخانه فان صادف وانفق  
ان يكون ما خرج من ذلك ميزان ما بقي ثم القى في الماء وجعل الخبز في الواء  
ويشت ايضا قام على الماء يفيض فيه اذ لك لغرضه وقد كنا ذكرنا  
ذلك في كتاب الاصول من كتب الموازين في موضع اخر وعلة ذلك  
وروجه عمل هذا المنقول ليخرج ذلك موازنا لما بقي يكون في الهندسة  
وقد استفيناك في كتب الهندسة من هذه الكتب اعني كتب الموازين  
عن جميع ما في الهندسة ان فطنت ذلك والسلام وبذلك لو  
اخذنا شكلا من الاشكال المربعة المنخزة الزوايا ان يخرج مساحته  
بالوجه الاقرب على خلاف ما قدره اهل الهندسة ووجه ذلك ان  
نمثل ان احد جوانب المربع يكون عشرة اذرع ويكون الذي يقابله  
سبعة اذرع ويكون الجانب القائم الزاوية ثلاثة اذرع ويكون الجانب  
المنخز وما يوتر بين المقدار الذي هو بين المسرة والسعة وهو ثلاثة  
اذرع فالوجه في ذلك والخاصية الحق ان تقطع من تقطع السعة الاذرع  
خطا قائما الى ما قطع من الخط الذي مقدار عشرة اذرع وهو لا شك يكون  
سبعة مثل الذي قابله سواء ويكون مقدار الخط القائم الزاوية ثلاثة  
اذرع وذلك لاجل ان الخط القائم الزاوية ثلاثة اذرع فوجب بذلك  
ان يكون الخط الحادث ثلاثة اذرع فينتج الشكل المربع سبطا ربعا  
ومثلثا فالمرجع ضلعان منه سبعة اذرع كل واحد منهما والقائمات

